العرب
الثلاثاء 2020/11/17
السنة 43 العدد 11884

نظام التجارة العالمي يدخل مرحلة القوة فوق القانون

اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية بين 15 دولة سيربط منطقة شرق آسيا بقوة تقودها الصين

أدت خطوة إعلان نشوء تكتل تجاري جديد عبر المحيط الهادئ وشرق آسيا إلى إثارة الجدل بين الأوساط السياسية والاقتصادية على حد السواء بالنظر إلى إطلاقه في وقت يعاني فيه النظام التجاري العالمي من أزمات متنوعة بسبب الحمائية، ولكن اللافت أن اتفاقية "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" تؤسس لعهد جديد من القوة فوق القانون حيث تسعى القوى الرئيسية لبسط سطوتها على الأضعف منها كما هو الحال خلال حقبة الأنظمة الاستعمارية قبل أكثر من قرن، وهو تفسير يراه محللون أقرب إلى الواقع.

تكتل قد يشطر الاقتصاد العالمي إلى نصفين

نيويورك – بعد ثماني سنوات من الجدل حول التفاصيل، وقعت 15 دولة الأحد الماضي على اتفاق للتجارة، اعتبره محللون الأكبر في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن البعض يرون أنه سيغير وجه نظام التجارة العالمي بشكل قد لا يحافظ على تكافؤ الفرص وقد لا يحقق العدالة التجارية.

وتم إطلاق اتفاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" في عام 2012، وهو اتفاق تجاري بين كتلة آسيان المكونة من 10 أعضاء، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا. وكان من المقرر أن توقع الهند لكنها انسحبت العام الماضي. وحتى من دون مشاركة الهند، يشمل الاتفاق 2.1 مليار نسمة ويمثل أعضاء الاتفاق حوالى 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ديفيد فيكلنغ

التكتل الجديد أقرب إلى نمط المعاملات التفضيلية الاستعمارية

ومع أن الاتفاقية التجارية الإقليمية الضخمة غير المسبوقة تظهر التزاما قويا بدعم التعافي الاقتصادي والتنمية الشاملة وخلق فرص العمل وتعزيز سلاسل التوريد الإقليمية في فترة ما بعد كوفيد – 19 فضلا عن دعم لترتيب تجاري واستثماري مفتوح وشامل وقائم على القواعد، إلا أن البعض يعتقدون أنه لن يحقق الأهداف بسبب ما يراه محللون أن نظام التجارة العالمي سيدخل مرحلة القوة فوق القانون.

ويسلط بعض المحللين الضوء على معطى مهم دفع إلى تكوين هذا التكتل، وهو تذبذب سوق النفط العالمية وضعف الإقبال عليها في السنوات الخمس الأخيرة بسبب تباطؤ النمو العالمي، حيث كانت قوة اتزان بين الدول، واللافت أن ما كان يعيبها هو قواعد لضبط التجارة الدولية. وربما التكتل الجديد قد يزيد من متاعبها.

معادلة القوة والضعف

إذا كان هناك من يحتاج إلى دليل ملموس على أن أكبر منطقة تجارة حرة في العالم ستفشل في الوصول لمستوى التوقعات، فالأمر لن يحتاج إلى أكثر من إلقاء نظرة فاحصة على ما يجري في ساحة الإفراج الجمركي في مطار بودونغ بمدينة شنغهاي الصينية.

وبينما كانت الاستعدادات النهائية تجري لتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (آر.سي.إي.بي)، في وقت سابق هذا الشهر، عمدت السلطات الصينية لتأخير السماح بدخول أطنان من واردات سرطان البحر القادمة من أستراليا عدة أيام، رغم أن الاتفاقية تقضي بدخول الواردات القادمة من أي دولة عضو فيها خلال ست ساعات.

وقد أشارت وكالة بلومبرغ في تقرير موسع إلى أن تأخير دخول شحنات سرطان البحر من المنافذ الحدودية الصينية جاء بسبب تعليمات غير رسمية من الحكومة لفرض قيود على دخول سبع فئات من المنتجات الأسترالية إلى السوق المحلية على خلفية التوترات الدبلوماسية بين بكين وكانبرا.

وقد طلبت وزارة الخارجية الصينية من الأستراليين ضرورة "إعادة النظر في تصرفاتهم" إذا كانوا يريدون علاقات اقتصادية أفضل مع الصين.

ويقول المحلل الأميركي ديفيد فيكلنغ إن هذا المشهد الذي تقوم فيه إحدى الدول بممارسة الإكراه على شركائها التجاريين، وفي الوقت نفسه تشترك معهم في تكتل تجاري جديد، هو أفضل شعار للعصر الحالي.

ويضيف فيكلنغ الذي ينشر تحليلاته في وول ستريت جورنال وفاينانشال تايمز ووكالة بلومبرغ للأنباء، أن محاولات إقامة نظام عالمي جديد قائم على سيادة القانون والقواعد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فتحت الباب أمام دبلوماسية "القوة فوق الحق". وقد ساد هذا المنطق إلى درجة أن اتفاقيات التجارة الحرة التي يتم الترويج لها تخضع لهذا المنطق.

ويعتبر اتفاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" الذي تدعمه الصين بمثابة تحوّل في مساعي بكين لتوسيع نفوذها في جميع أنحاء منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ويؤشر إلى هيمنتها في مجال التجارة الآسيوية.

ويقول مراقبون إن الاتفاق يعزز الطموحات الجيوسياسية الأوسع لبكين في المنطقة، فقد واجهت منافسة قليلة من واشنطن منذ انسحاب الرئيس دونالد ترامب من اتفاقية تجارية خاصة بها.

ويبدو أن تراجع زخم سوق النفط في السنوات الأخيرة والتي كانت تشكل بوصلة للتوازن في النظام التجاري العالمي شكل دافعا لقيام هذا التحالف التجاري الضخم، وتبقى التساؤلات قائمة حول تأثير التكتل الجديد على تسويق منتجي الخام، والذين لم يتمكنوا من اعتماد ضوابط لمواجهة التحديات.

ومع ذلك، ترى ديبورا إيلمس المدير التنفيذي لمركز التجارة الآسيوي الموجود في سنغافورة أن النصوص النهائية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة تبدو إيجابية بصورة مدهشة.

ولعل قرار الهند الانسحاب من المفاوضات في 2019 سهل على بقية الدول الوصول لاتفاق، ونتيجة لذلك فإن النصوص الخاصة بموضوعات شائكة مثل الاستثمار والخدمات والمنتجات الزراعية تبدو أقوى من المتوقع.

ورغم ذلك فإن هذا التكتل التجاري لم يصل إلى اتفاقية شاملة كتلك التي تضم دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ولا حتى النسخة المعدلة لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ والتي تم التوصل إليها بعد انسحاب الولايات المتحدة منها والتي تضم أيضا دولا موجودة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة مثل أستراليا واليابان وفيتنام.

وبحسب تقديرات يوكي ماسوجيا المحلل الاقتصادي في خدمة بلومبرغ إنتيليجانس، فإن هذا لا يهم كثيرا، فاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ستؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي للصين بنسبة نصف في المئة بحلول 2030.

كما ستزيد الاتفاقية إجمالي الناتج المحلي لكوريا الجنوبية التي لم تنضم إلى أي تكتل تجاري إقليمي قبل الآن بنسبة 1.4 في المئة واليابان بنسبة 1.3 في المئة خلال الفترة نفسها. والمشكلة بحسب فيكلنج هي أن هذه الزيادة متواضعة للغاية وإن كانت حقيقية.

نمر دون مخالب

كان الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو تقليص الحواجز الجمركية بين دول العالم وتوحيد القواعد الحاكمة لحركة التجارة والاستثمار بينها، مع الاتفاق على آليات مشتركة لتسوية المنازعات وفرض القواعد، من أجل تشجيع حركة التجارة والاستثمار عبر الحدود.

ولكنّ اتفاقيتي الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة والشراكة عبر المحيط الهادئ، وغيرهما من التكتلات الاقتصادية الإقليمية تتبنى الرؤية القديمة القائمة على تعميق التكامل الاقتصادي داخل منطقة معينة، لمواجهة علاقات متوترة مع الدول الأخرى.

ولذلك فإنه ينظر إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة وهي التكتل الأوسع نطاقا لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) باعتبارها نوعا من "السلام الصيني" (باكس سينيكا) وهو مصطلح تاريخي يشير إلى الفترات التي ساد فيها السلام منطقة شرق آسيا بقيادة الصين، حيث ستربط المنطقة بنظام عالمي تقوده الصين.

في المقابل فإنه تم الترويج لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ في البداية باعتبارها محاولة أميركية لكبح الطموحات العالمية للصين، قبل انسحاب واشنطن من هذه الاتفاقية.

ويرى فيكلنغ المتخصص في موضوعات التجارة العالمية أن مثل هذه التكتلات ليست اتفاقيات للتجارة الحرة، ولكنها أقرب إلى نمط المعاملات التفضيلية الاستعمارية التي سادت العالم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وفي ظل ذلك النظام كانت القوى الأوروبية تحقق فوائض تجارية مع الدول الواقعة داخل الإمبراطوريات الاستعمارية التابعة لها، في الوقت الذي تفرض فيه حواجز على الدول الأخرى، مما أدى إلى تلاشي العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول الأوروبية وبعضها البعض، وهو ما ساهم في نشوب الحرب العالمية الأولى في عام 2014.

ويقول الكاتبان ماثيو كلاين وميشيل بيتس، إن الخلل في ميزان المدفوعات بين القوة الاستعمارية والدول التي تستعمرها أدى إلى إفقار المستعمرات التي اعتمد عليها هذا النظام الاقتصادي.

> الاختلالات وعدم المساواة يدفعان القوى التجارية الرئيسية إلى دوامة عنيفة جديدة من الاضطرابات وانتشار النزعة الشعبوية

وهذا السيناريو يتكرر الآن، حيث تدفع الاختلالات وعدم المساواة القوى التجارية الرئيسية إلى دوامة عنيفة من عدم الرضا والاضطرابات وانتشار النزعة الشعبوية القومية.

ومما يزيد من عمق الأزمة التي يواجهها نظام التجارة العالمي، تحول منظمة التجارة العالمية إلى "نمر دون مخالب"، واستمرار الهجوم على المنظمة رغم تراجع حضورها، حيث تمارس الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) على تولي النيجيرية نجوزي أوكونونجو إويالا منصبها كمدير جديد للمنظمة.

ماذا يمكن أن يتحقق لحلف الناتو في ظل رئاسة بايدن

يتوقع المراقبون السياسيون اليوم حدوث علاقة أكثر انسجاما بين الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) خلال السنوات المقبلة في ظل الرئيس المنتخب جو بايدن بعد أن خلّف الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب سيلا من الشكوك حول الترابط القديم بين الطرفين، والذي هدّد تماسك هذا الكيان.

بروكسل/واشنطن – شكّل ترحيب حلف شمال الأطلسي (الناتو) بفوز جو بايدن في الانتخابات الأميركية ودعوته إلى عقد قمة في مارس المقبل يكون فيها الرئيس المنتخب طرفا مهمّا مؤشرا كبيرا، بحسب المتابعين، على مدى امتعاض الحلف من سياسات سلفه دونالد ترامب والتي أدت إلى تماهي الأعضاء مع مزاجيته حتى انتهاء فترة ولايته.

وكان ترامب قد قال مرارا إن الناتو "عفا عليه الزمن" وإن بعض الحلفاء غير ملتزمين حتى أنه أصدر تهديدا مستترا في يوليو 2018 بسحب الولايات المتحدة من الحلف، وزاد من منسوب المشاكل حينما أعلن في وقت سابق هذا العام اعتزامه خفض القوات الأميركية في ألمانيا، متّهما برلين بالتقاعس عن الوفاء بمتطلبات الإنفاق الدفاعي للحلف واتهمها باستغلال واشنطن في مجال التجارة.

وقبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، أكد العديد من الدبلوماسيين الأوروبيين أن معظم الحلفاء يرغبون في فوز بايدن، لكنهم أشاروا إلى أنهم سيعملون مع إدارة ترامب إذا أعيد انتخابه. وقالوا إن القمة المرتقبة ستتيح للرئيس المنتخب أساسا إعادة أوروبا وأميركا الشمالية كل منهما إلى الأخرى، وستتيح لحلف شمال الأطلسي أيضا فرصة لتجاوز عهد ترامب.

ماثيو كروسستون

مستقبل الناتو يبدو مشرقا إن لم يكن ملهما أيضا مع بايدن

ويرى محللون أنه في غياب السياق المحدد للسياسة الأميركية في أعقاب الانتخابات الرئاسية، عمل بايدن طوال حياته في السياسة كعضو في المؤسسة التقليدية، وهذا يعني في دوائر السياسة الخارجية، أن معظم مواقفه مرتبطة بالسياسات الرسمية للولايات المتحدة.

ويقول ماثيو كروسستون كبير المحللين الاستراتيجيين التحليليين في آي 3، وهي شركة استشارات استخباراتية استراتيجية في تقرير نشرته مجلة "موديرن بدلوماسي"، إن الحقيقة الماثلة أمام الجميع الآن هي أن بايدن هو الفائز في انتخابات نما فيها الرئيس المهزوم بالفعل ليؤمن بالنقد اللاذع الذي أرسله به أتباعه المتحمسون إلى واشنطن في عام 2016، أي أن ترامب اعتمد خطابا أراد به ببساطة تقويض سياسية الحزب الديمقراطي لكي يدخل البيت الأبيض.

وفي حين أنه من الصحيح أن ترامب تراجع ببطء عن بعض خطاباته الانتقادية للغاية ضد حلف الناتو الذي يضم 30 دولة وتم تشكيله في عام 1949 لمواجهة التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفييتي، إلا أنه من الواضح أن الرئيس المنتهية ولايته لم يعتبر هذا الكيان ذي قيمة ومن غير المرجح أن يدعوها إلى القيام بأي دور حيوي في رؤيته للسياسة الخارجية.

ويؤكد كروسستون، وهو نائب الرئيس التنفيذي لمجلة "موديرن دبلوماسي"، أنه عند النظر إلى بايدن كرئيس، والجمع بين تاريخه الطويل من الدعم التقليدي لمؤسسات السياسة الخارجية القائمة منذ فترة طويلة ورغبته المفهومة في الوقوف بوجه معارضة مباشرة لمواقف ترامب السابقة، فإن "مستقبل الناتو يبدو مشرقا إن لم يكن ملهما أيضا".

وفي الواقع، ومنذ عام 2016 قبل فوز ترامب بالرئاسة فعليا، سجل بايدن إعلانا عن أن البقاء جزءا من حلف الناتو والوفاء بجميع التزاماته ومسؤولياته كانا بمثابة "شرف مقدس" وتساءل عما إذا كان ترامب قد فهم حتى ما الذي فهمه بعض هؤلاء؟

وسيكون من الصعب على بايدن التعبير بشكل أكثر دراماتيكية عن دعمه لحلف الناتو كما فعل ترامب، وتجاوز التحالف الدبلوماسي ومناقشته بمصطلحات شخصية أكثر عاطفية، ولكن من المؤكد أن وصوله إلى البيت الأبيض يعطي تلميحا مهمّا حول حدوث تغيير في موقفه بشأن التحالف.

علاقة لا يمكن أن تفسدها مزاجية ترامب

وفي الفترة التي سبقت فوزه هذا الشهر، وفي مسار حملته الانتخابية، غيّر بايدن تكتيكاته بشكل طفيف لتعزيز أهمية حلف الناتو في مواجهة مواقف ترامب شبه الانعزالية المنفردة في معظم قضايا السياسة الخارجية.

وفي نظر كروسستون فإن بايدن يتخطى الواجبات المقدسة والالتزامات التاريخية، ويؤكد كيف أنه سيكون ببساطة "كارثيا" بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تعتقد أنه يمكن أن يستمر النظر إليها على أنها شرطي عالمي أو تحاول أداء مثل هذا الدور دون الاعتماد على العلاقات الدولية في بناء تحالفات قوية.

وبرز حلف الناتو، بالنسبة إلى بايدن، كإحدى المنظمات المثالية التي تهدف إلى مساعدة الولايات المتحدة على المضي قدما في تطبيق سياساتها على الأرض حتى أنه خرج بميلودراما الحرب الباردة المتعبة لإخافة الرأي العام الأميركي، مشيرا بشكل لا لبس فيه إلى أن الولاية الثانية لترامب لن تعني على الأرجح نهاية حلف الناتو كمنظمة عاملة فحسب، بل يعني إذعانا فعليا من قبل الولايات المتحدة لـ"الجهات السيئة" في المنطقة الأوروبية الكبرى مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.